

التحرير التجاري والتنمية المستدامة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000-2018)

Trade Liberalization and Sustainable Development in Algeria,

A Record Study (2000-2018)

علي عبايه^{1*}، نصر حميداتو²، عبد القادر شويرفات³

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي (الجزائر)

² جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي (الجزائر)

³ جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي (الجزائر)

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقدير العلاقة بين التحرير والانفتاح التجاري وبين التنمية المستدامة، لغرض بيان تأثير تحرير التجارة على التنمية الاقتصادية المستدامة، إلى جانب عوامل اجتماعية اقتصادية مهمة أخرى في الجزائر، وتشير النتائج إلى أن مؤشر الاستثمار الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي مؤشر للتنمية المستدامة في الجزائر ويرتبط عكسيا مع مؤشر التحرير التجاري (نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي) بحكم طبيعة الاقتصاد الوطني، لذا على الدولة الجزائرية العمل على حماية المنتجات الوطنية بكبح السلع المستوردة المنافسة لتشجيع الاستثمار المحلي لتعويض النقص الحاصل في السوق المحلية، وتشير النتائج كذلك إلى كون مؤشر نسبة الصادرات الى الواردات لا يعتبر مؤشرا للتنمية المستدامة في الجزائر لأنه يتناقض وطبيعة الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاح: التحرير التجاري، التنمية المستدامة.

Abstract:

This research aims to estimate the relationship between liberalization and trade openness and sustainable development, in order to demonstrate the impact of trade liberalization on sustainable economic development, along with other important socio-economic factors in Algeria, the results indicate that the index of investment to GDP is an indicator of sustainable development in Algeria It is inversely associated with the trade liberalization index (ratio of imports to GDP) by virtue of the nature of the national economy. The shortage in the domestic market, and the results also indicate that the ratio of exports to imports is not an indicator of sustainable development in Algeria because it is contrary to the nature of the national economy.

Keywords: Trade liberalization, sustainable Development.

I- تمهيد :

يعد موضوع تحرير التجارة والتنمية المستدامة من الموضوعات الهامة في الدوائر السياسية والاقتصادية في الوقت الحالي، فقد ساهم تحرير حركة التجارة العالمية المتنامي منذ خمسينيات القرن العشرين، والتي انطلقت مع نشأة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف في زيادة حدة المنافسة بين الدول المشاركة في التجارة العالمية، واتجاهها نحو التكتلات الاقليمية، فتحرير التجارة حقق لكثير من الدول منافع اقتصادية كبرى، والتي منها النمو الاقتصادي والدخل الوطني وزيادة الثروات، ومن ثم تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، لكن من ناحية أخرى فإن هذه التنمية الاقتصادية لهذه الدول سوف تكون لها آثار أخرى سامة وخطيرة على البيئة، والتي تتمثل في التلوث الناتج عن العمليات الانتاجية والاستهلاكية، مما أدى في كثير من الدول إلى وضع سياسات ومعايير بيئية، ونشأة العديد من الاتفاقيات من أجل المحافظة على البيئة، والتي مهدت إلى بروز مصطلح التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والاقليمي، حيث يمكن أن تكون هذه الاتفاقيات والسياسات كعوائق فنية لصادرات هذه الدول.

في ظل التغيرات المتسارعة والتحرر التجاري العالمي، سعت الجزائر بعد تحرير التجارة إلى تعظيم منافع هذا التحرر من خلال الكثير من الاصلاحات التجارية، والعديد من المؤسسات التي تم انشاؤها لتأطير الانفتاح التجاري، والعديد من التشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية، من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وأمام هذه التطورات وزيادة التحرير التجاري وما يترتب عنها من نمو الانتاج والاستهلاك، أصبح من الضروري إدراج البعد البيئي في الخطط التنموية، لهدف ضمان حاجيات الاجيال القادمة، حيث أدرجت بعض المعايير البيئية من أجل مواكبة التطورات العالمية للتجارة.

I.1- الاشكالية :

من خلال ما تم تقديمه يمكن صياغة جوهر إشكالية الدراسة بالشكل التالي:

ما أثر التحرير التجاري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر؟

I.2- أهداف الدراسة:

المهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية المستدامة، مع بيان مدى الترابط بين مؤشرات هذين المتغيرين، ومحاولة تقدير نماذج قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.

وتدور الدراسة حول أربعة محاور رئيسية، خصص المحور الأول منها لتعريف التنمية المستدامة ومؤشراتها، وفي المحور الثاني من الدراسة تم إلقاء الضوء على مفاهيم حول تحرير التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي، أما المحور الثالث فقد تطرقنا فيه إلى العلاقة بين التنمية المستدامة والتحرير التجاري، والمحور الاخير من الدراسة قدمنا فيه دراسة قياسية لأثر التحرر التجاري على التنمية المستدامة في الجزائر، واختتمت الدراسة بخلاصة وبعض التوصيات.

I.3- الطريقة البحثية:

اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات لبعض المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع البحث، وذلك باستخدام منهج التحليل الوصفي والكمي، وباستخدام تطبيقات الاحصاء والاقتصاد القياسي من أجل الوصول إلى أهداف البحث مع استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

II - الأدبيات النظرية للدراسة :

1.II- التنمية المستدامة (المفهوم، المؤشرات):

بغية التعرف على مفهوم التنمية المستدامة والوقوف على أهم أبعادها، ومناقشة أهم الطرق الممكنة لتحقيقها، كان علينا التطرق من خلال هذا المحور إلى النقاط التالية.

1-1- تعريف التنمية المستدامة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، برزت مشكلات عديدة تخص البيئة باتت تهدد البشرية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، ما أدى إلى تمخض الجهود الفكرية على المستوى العالمي عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، مصطلح قد يبدو حديثاً، إلا أن معناه ومحتواه متجذران في المجتمع الانساني منذ آلاف السنين¹. وعلى مدى فترات زمنية متلاحقة حظي مفهوم التنمية المستدامة بمعان عديدة، إلا أن المعنى الحالي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، حيث مع تصاعد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي تم تطوير استراتيجيات للتنمية الاقتصادية كل حسب فلسفته، والتنمية في هذا الصدد تعني مواكبة التقدم في الدول الصناعية².

ولقد انتشر مفهوم التنمية المستدامة منذ أن صدر تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية عام 1987، وكان المفهوم اتضح بالتدرج خلال الفترة الممتدة بين 1970 و1987، إذ استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في الاستراتيجية العالمية للبقاء، وعليه لا يوجد اتفاق حول مفهوم معين للتنمية المستدامة، إلا أن هناك إجماع على أن عبارة التنمية المستدامة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا المختلفة، وتقضي وجود منهج متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية، والقدرة المؤسسية³، وقد عرف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريوديجينيرو عام 1992 التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.

فقد عرفت بأنها عملية التنمية التي تلي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم⁴، وعرفت التنمية المستدامة كذلك بأنها تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فتنشأ دائرة صالحة بين الاقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية⁵.

ووفقا للجنة برونتلاند، فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي توفر حاجات الحاضر دون إعاقة أجيال المستقبل من توفير حاجاتهم، كما يجب أن تنشأ على الإرادة السياسية للحكومات، وكذا القرارات المتخذة في شأن الازمات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية⁶. وقد عرفها البنك الدولي بأنها عملية متعددة الأبعاد تتكون من خمسة مكونات: رأس مال نقدي، رأس مال مادي، رأس مال بشري، رأس مال اجتماعي، ورأس مال طبيعي⁷.

¹ طاشمة بومدين، التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2016، ص355.

² عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري، عمان، 2015، ص53.

³ طاشمة بومدين، نفس المرجع، ص67.

⁴ عدنان مناتي صالح، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، بغداد، العراق، 2014، ص114.

⁵ امه حسين صبري علي، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة (طرق القياس والتقييم)، مجلة المخطط والتنمية، العدد23، بغداد، العراق، 2015، ص122.

⁶ Peter P Rogers, Kazi F Jalal, John A Boyd, An Introduction to Sustainable Development, Earth scan, The UK, 2008, P42.

⁷ مجيد احمد ابراهيم، الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 4، العدد 29، العراق، 2016، ص352.

أما من وجهة نظر الدول النامية، يكمن جوهر التنمية المستدامة في دفع التنمية قدما مما يؤدي إلى التفاوت والتباين في أساليب الحياة والاستهلاك العالمي، وتحسين البيئة المحلية والحفاظ عليها، ما يسهم في حل مشكلات إدارة البيئة العالمية الخطيرة ذات الاهتمام العالمي المشترك⁸، ومنه، فالتنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماننا وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر، وتشمل العلوم التي تهتم اهتماما أصيلا بالاستدامة كل من علوم الزراعة، والبيئة، والاقتصاد، وعلم الاجتماع ضمن جملة علوم أخرى.

وللتنمية المستدامة عناصر تحدد جوهرها من خلال عدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية نذكر منها⁹:

- ✓ ثبات عدد السكان؛
- ✓ نقل التكنولوجيا؛
- ✓ الاستخدام الكفوء للموارد؛
- ✓ منع التلوث؛
- ✓ تحديد النظم والحدود البيئية؛
- ✓ تحسين اقتصاد السوق؛
- ✓ التعليم والوعي وتغيير الاتجاهات الفكرية؛
- ✓ التغييرات الاجتماعية والأخلاقية.

وعلى أساس ما تقدم فإن مفهوم التنمية المستدامة يتركز على ما يلي¹⁰:

- ✓ إنها عملية شمولية مترابطة جامعة للحاجات الانسانية (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية)، والتي تمثل أبعاد هذه التنمية؛
- ✓ إنها عملية حركية مستمرة متجددة تبحث عن موارد جديدة وبدائل جديدة؛
- ✓ إنها عملية واعية عقلانية تعتمد الترشيح لا التبذير؛
- ✓ إنها تؤدي إلى اندثار القيم البالية المعطلة للتنمية، وتؤدي الى انتشار القيم التي تساعد على خلق التنمية؛
- ✓ إنها عملية متوازنة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وفي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للجيل الحالي والجيل اللاحق؛
- ✓ إنها عملية طويلة الأمد تستخدم الموارد دون الأضرار بالبيئة؛
- ✓ إنها عملية تعتمد المشاركة الشعبية في وضع السياسات التنموية وتنفيذها؛
- ✓ إنها تستخدم أسلوب النظم في إعداد خطط هذه التنمية وتنفيذها؛
- ✓ إنها تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي في الحاضر والمستقبل وذلك بالاستخدام الكفوء للموارد المتاحة؛
- ✓ نظاما دوليا يرمي الانماط المستدامة للتجارة والتمويل.

ورغم الاختلاف في تعريف التنمية المستدامة فإن مضمونها هو الترشيح في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل، كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد التي لا تتجدد بحيث لا تحرم الأجيال

⁸ دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص22.

⁹ عبير محمد جاسم، غفران حاتم علوان، تحليل العلاقة بين حرية التجارة والتنمية المستدامة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 10، المجلد 03، ص125.

¹⁰ عدنان مناني صالح، مرجع سبق ذكره، ص115.

القادمة من الاستفادة منها، كذلك فإن التنمية المستدامة تتطلب استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة بمعدل بطيء لضمان انتقال سلس وتدرجي إلى مصادر الطاقة المتجددة.

1-2- أهداف التنمية المستدامة:

أهداف التنمية المستدامة هي خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، تتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي تواجهها، من المهم تحقيق كل هدف من الأهداف بحلول عام 2030، ندرج الأهداف السبعة عشر للأمم المتحدة فيما يلي¹¹:

- الحد من أوجه عدم المساواة.
- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
- الحياة تحت الماء.
- السلام والعدل والمؤسسات القوية.
- القضاء على الفقر.
- الصحة الجيدة والرفاه.
- المساواة بين الجنسين.
- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.
- مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
- العمل المناخي.
- الحياة في البر.
- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
- القضاء على الجوع.
- التعليم الجيد.
- المياه النظيفة والنظافة الصحية.
- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.

1-3- مؤشرات التنمية المستدامة:

تستهدف التنمية المستدامة مجموعة من القضايا الاقتصادية والبشرية والبيئية، هذه القضايا الثلاث مهمة لتحقيق التوازن الكلي، فالأمر يتطلب توفر مؤشرات تضع صانعي السياسات ومتخذي القرار في الصورة الحقيقية لمعرفة المسار الحقيقي التي تسير عليه التنمية، وتساعد على احراز تقدم مناسب باتجاه تحقيق التنمية المستدامة.

كما تختلف هذه القضايا والابعاد الثلاث في مضامينها وأهدافها وفي مجالاتها، كما تتداخل فيما بينها إلى حد كبير فلا يمكن التركيز على إحداها دون الآخر في التنمية المستدامة، إذ أن هذه الابعاد لها مواضيع مشتركة وأخرى غير مشتركة، إلى جانب وجود بعض الصعوبات في تطبيق التنمية المستدامة باعتبار تعارض بعض أهداف هذه الابعاد، أنظر الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: هاجر سلطاني، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري واثراها على تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في علوم السبيل، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2014، ص9.

¹¹ صيرينة مقناني، مقدم شبيبة، دور البيانات الضخمة في دعم التنمية المستدامة بالدول العربية، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، العدد 01، 2019، ص5. على الرابط: <https://www.qscience.com/content/journals/10.5339/jist.2019.4>

حيث يتضح من هذا الشكل أن البعد الاقتصادي الذي يتركز في زيادة الإنتاج من السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الانسانية والتي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، حيث يكون مرتبط بالتمكين الاجتماعي الذي يخلقه البعد الاجتماعي من خلال الخدمات الصحية والتعليمية ومعالجة الفقر والمشاركة الشعوب في صنع القرارات وتنفيذها، مثلما مرتبط بالتمكين البيئي للموارد الطبيعية الذي تخلقه نظافة البيئة، كما أن توفير الخدمات كالرعاية الصحية والتعليم ومعالجة الفقر والمشاركة الشعبية من شأنها أن تحقق التمكين الاجتماعي للإنسان والمجتمع، ومن ثم كلما تعمقت أكثر وتوفرت بشكل أكبر كلما أدت إلى تعظيم هذا التمكين.

كما أن تحقيق بيئة خالية من التلوث يمكن لها أن توفر الحماية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية، ولهذا يوضح هذا الشكل الترابط والتفاعل بين أبعاد التنمية المستدامة بالرغم من أن كل بعد يختص بمجال معين ونظام معين كما اتضح من الشكل. ولقد بذلت مساعي كبيرة منذ نهاية القرن العشرين وحتى يومنا هذا للخروج بمجموعة من المؤشرات المعبرة بشكل دقيق عن التنمية المستدامة، فهي تختلف باختلاف وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته، ويرجع ذلك إلى المتغيرات والمستويات المأخوذة في الاعتبار، والغرض من المؤشر، ونظرا لتعدد هذا فسنركز على بعض المؤشرات الاقتصادية التي تستند إلى البيانات الإحصائية البيئية والاقتصادية ضمن اطار ومفهوم مشترك، يمكن ذكرها في النقاط التالية¹²:

- 1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: حيث هذا المؤشر يوضح ويقيس مستوى الانتاج الكلي وحجمه، مع أنه لا يعتمد عليه لقياس التنمية المستدامة قياسا كاملا، إلا أنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة.
- 2- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي: يقصد بهذا المؤشر الانفاق على الاضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، كما يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار إلى الانتاج.
- 3- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي: يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد مما يوضح قدرة الدولة على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.
- 4- الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي: يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويرتبط المؤشر الدين بقاعدة الموارد، مما يوضح مدى قدرة البلد على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات بقصد تعزيز القدرة على السداد.
- 5- صافي المساعدة الانمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي: يقيس هذا المؤشر مستويات ميسرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية، وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي.
- 6- نسبة الصادرات إلى الواردات: ويقيس هذا المؤشر مدى انفتاح الاقتصاد، وفاعلية قطاع التجارة الخارجية في تكوين الدخل القومي، فزيادة هذه النسبة يزداد هذا الدخل¹³.
- 7- متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة: وهو يقيس كفاءة استخدام الطاقة، فكلما زاد هذا المتوسط كلما كان الاقتصاد أكثر تطورا.
- 8- معدل البطالة في المجتمع: وهو يقيس كفاءة استخدام الموارد البشرية، فكلما قل هذا المعدل كلما توفرت فرص أكبر لقوة العمل، وبالتالي زيادة الإنتاج.

¹² علي عبد الله احمد، واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 10، العراق، 2007، ص 297.

¹³ عدنان مناتي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 112.

9- تنوع الهيكل الاقتصادي: ويقصد به فروع الاقتصاد كالزراعة والصناعة والبنية التحتية، وهو يقيس قدرة الاقتصاد ومثاقته، وبتنوعه تزداد هذه القدرة.

II.2- سياسة تحرير التجارة الخارجية:

2-1- نبذة تعريفية عن حرية التجارة:

بعد الحرب العالمية الثانية قام المجتمع الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة الى غيرهما من المنظمات الدولية بإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات GAAT) التي جاءت بعد سلسلة من التطورات والاحداث الاقتصادية التي مرت بها دول العالم المتقدمة، وبناء على مبادئ التعاون المتعدد الاطراف قامت (الجات) بمهمة خفض الرسوم الجمركية والاستمرار على خفضها في المستقبل، وقد حققت (الجات) نجاحا عظيما في عام 1947 في جولة جنيف الاولى في خفض الرسوم الجمركية بنسبة 35% ونجحت الجولات المتتالية في عامي 1950 و 1960 (جولة كيندي) وفي عام 1970 (جولة طوكيو) وجولة الارغواي الأخيرة في ان تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة.

وفي عام 1994 جاءت منظمة التجارة العالمية (WTO) التي خلفت (الجات) بمواصلة خفض الحواجز الجمركية بما في ذلك المجالات غير المشمولة في اتفاقية (الجات)، ونتيجة التغيرات الهامة في نظم التجارة والصرف فقد حدا بالدول النامية بالتوجه نحو الانفتاح فقد انتقل 33 بلدا ناميا الى نظم تجارية منفتحة نسبيا في الفترة 1985-1995، بل ان كثيرا من البلدان النامية قد التزمت بإجراء المزيد من خفض الحواجز الجمركية وازادة الى مشاركتها في الترتيبات التجارية الاقليمية.

الا ان ذلك لم يمكن الدول النامية من منافسة الدول المتقدمة بسبب المبادئ او الاسس المستند اليهما في هذه الاتفاقيات وبضمنها عدم التمييز بين البلدان المختلفة في المعاملات التجارية، الامر الذي استدعى انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد UNCTAD) عام 1964 لتكون اتفاقية الجات اكثر ملائمة لدول العالم ككل ، وذلك بإدخال بند اخر يتضمن عدم خضوع البلدان النامية لنفس معاملة البلدان المتقدمة في المفاوضات التجارية.

كما ان اتفاقية الجات لم تولي الاهتمام الكافي بالسلع التي تخصص بها الدول النامية او التي تتميز بها، مثل المنسوجات والملابس والسلع الزراعية، اضافة الى التحرر كان مقتصر على ازالة الحواجز الجمركية.

2-2- مفهوم تحرير التجارة الخارجية:

إن المقصود بهذه السياسة هو عدم تدخل الدولة والحكومات في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والانتاج، ولذا يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة¹⁴. تعرف التجارة الدولية بأنها وسيلة من وسائل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن التنمية الاقتصادية يمكن أن تتحقق من خلال تنفيذ سياسات تحرير التجارة، وبالمثل يمكن أن يؤثر تحرير التجارة على البيئة من خلال طرق مختلفة، مثل المنافسة ونقل التكنولوجيا والحد من التلوث، والتأثير الأكثر لتحرير التجارة على البيئة ستكون من خلال تكوين الصناعات.

¹⁴ طارق يوسف حسن جابر، السياسة التجارية الخارجية في الاقتصاد الاسلامي، دار الفرائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2012، ص 111.

إن حرية التجارة الخارجية تسمح لكل دولة بأن تخفض في إنتاج السلع التي ترى فيها ميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية ونتيجة وفرة عوامل الإنتاج المناسبة لإنتاج هذه السلعة، بل إنتاج تلك السلع التي تتوافر فيها ميزة تنافسية تقوم على الجودة والسعر وانخفاض التكلفة وبالتالي يتم الحصول على مزايا التخصص الدولي الذي يضمن لكل دولة الحصول على مكسب من التجارة الخارجية عند تبادل السلع، لم يكن ليتحقق لو أنتجت كل دولة نفس السلعتين معاً، ويتوقف حجم هذه الفوائد على مدى اتساع السوق الدولية.

تحرير التجارة يؤدي إلى التخصص، والبلدان التي تخصص في إنتاج سلع معينة أقل كثافة تلوث ستكون أقل ضرراً على البيئة، وواحدة من أكثر الحجج البيئية المعروفة ضد التجارة المحررة هي أنها تسمح بالصناعات الملوثة للعالم المتقدم الغني بالمهجرة إلى ملاذات التلوث في البلدان النامية، ويطلق على هذا الاداء هجرة الصناعة القدرة، كونها عمليات تصدير لصناعات ملوثة للبيئة إلى بلدان أقل نمو، لكن على العموم بالرغم من ذلك تلعب التجارة الدولية دوراً هاماً في زيادة الدخل وتسهيل نقل التكنولوجيا، فإذا كانت حماية البيئة سلعة فقد تؤدي الدخول المرتفعة الناتجة عن الانفتاح على التجارة إلى تحفيز المطالب السياسية لتشديد أنظمة التلوث¹⁵.

وفي الجزائر بدأت سياسة التحرير الكامل للتجارة عام 1994، وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيئ فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما، وتم خلالها إعادة جدولة الديون، وفيها كان تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يشكل دافعاً للمضي قدماً إلى إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية.

ما يميز هذه المرحلة هي المحاولات الجادة من قبل السلطات لتغيير الوضع، والاتجاه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، والذي تبرز نتائجه في شكل تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى محاولة لإضفاء قطاع التجارة الخارجية طابع المرونة اللازمة للزيادة من الديناميكية في إتمام المعاملات والتسريع من عملية التحرير لهذا القطاع باعتباره قطاع هام ومصدر للعملة الأجنبية الصعبة.

2-3- العلاقة بين التجارة والتنمية المستدامة:

بالرغم من أن هناك ما يقرب من توافق الرأي بين المفكرين الاقتصاديين على أن التحرير التجاري يعمل على تدعيم النمو وتخفيض نسبة الفقر، إلا أن هناك بعض الآثار غير المرغوبة يصحب ذلك التحرير، كما أن بعض الدراسات قد أثبتت أن عائد التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول النامية في واقع الأمر عائد إيجابي، فالتنافس والتعاون اللذان يصحبان التحرير التدريجي للاقتصاد أثبتا أنهما قوتان تحققان الكثير لصالح البلدان النامية، بدءاً من ارتفاع الأجور وتحسين ظروف العمل، وما زحف البلدان النامية اليوم من أجل الانفتاح على تحرير التبادل إلا دليلاً إضافياً على الأرباح المنتظرة من الانفتاح، فقد تسارعت وتيرة التحرير التدريجي لأن البلدان الفقيرة أدركت أن ذلك هو السبيل الذي يحقق صالحها على أفضل وجه¹⁶.

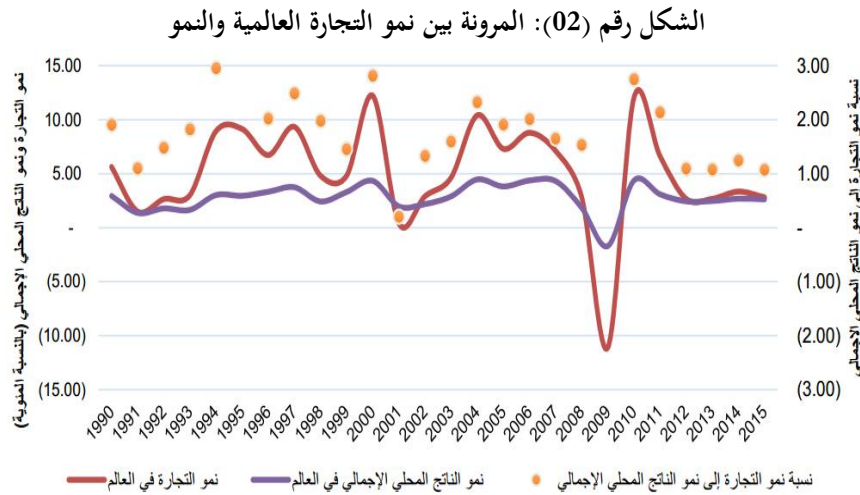
كما تتناول تفسيرات كثيرة العوامل التي حفزت التوسع في التجارة والنمو في العالم منذ عام 1986، غير أن ما لا جدال عليه أن العلاقة الطردية بينهما جاءت على خلفية تخفيض الحواجز التجارية على المستوى الدولي، وحسب بعض التقديرات أسهمت التخفيضات الجمركية وحدها في نمو التجارة العالمية بنسبة 25%.

¹⁵ Shaista Alam, Shafiqur Rehman, Trade Liberalization, Environmental Degradation and Sustainable Development in Pakistan, European Journal of Social Sciences, Volume 19, Number 1, 2011, P86.

¹⁶ وليد عريج، تأثير تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مجلة معارف، العدد 22، الجزائر، جوان 2017، ص424.

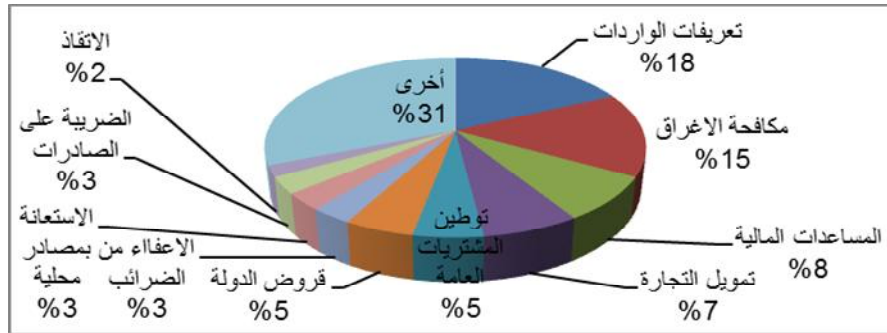
وتشير تقديرات أخرى إلى أن تحرير التجارة الدولية أدى إلى جني مكاسب تفوق ثلاث مرات المكاسب المحققة من تخفيض تكاليف النقل، وتبين أن التدابير غير الجمركية هي أيضا من القيود التي تواجه تحقيق العلاقة الترابطية بين التجارة والنمو والتنمية المستدامة؛ وإن كانت التخفيضات الجمركية قد يسرت حركة السلع الوسيطة عبر الحدود في كل مرحلة من مراحل الإنتاج ضمن سلاسل القيمة العالمية، ما ولد رواجاً تجارياً هائلاً في الفترة ما قبل عام 2007، وكان مصدراً لـ 50% من الزيادة في إجمالي الناتج العالمي¹⁷.

فمن خلال الشكل أسفله أن وتيرة النمو الاقتصادي في التجارة العالمية تباطأت بعد عام 2007 وذلك لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية، وفي عام 2016 توسعت التجارة العالمية بنسبة لم تتعد 1.2%، محققة ثالث أدنى معدل للنمو في العقود الثلاثة الأخيرة.



كما أن التدابير الحمائية على التجارة والاستثمار بعد الأزمة الاقتصادية أدت إلى تعثر صلة الترابط بين التجارة والنمو، وتزايدت السياسات التجارية الدفاعية، حيث اعتمد حوالي 1500 تدبير تقييدي على التجارة تقريبا، أكثر من 1000 منها فرضتها الدول المتقدمة (أنظر الشكل).

الشكل رقم (03): مصادر أكبر 11 اختلالات في التجارة العالمية 2009-2017



¹⁷ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الامم المتحدة، تمويل التنمية في المنطقة العربية، التجارة الدولية كمحرك للتنمية، ديسمبر 2017، ص7.

ومن المشاكل الرئيسية في تقدير أثر التجارة على التنمية المستدامة ارتباط النزعة الحمائية الوثيق بغيرها من السياسات التي تضعف التنمية، وتؤدي مثل هذه القيود والممارسات في السياسات العامة التجارية إلى تعقيد العلاقة السببية بين التجارة والتنمية المستدامة.

III- النتائج ومناقشتها :

للتنمية المستدامة مؤشرات مختلفة ومتعددة من حيث الابعاد والمضمون اذ انها تمتلك اوجه متعددة اقتصادية واجتماعية وبيئية كما ذكرنا سابقا، حيث انها عملية تفاعلية فقد نجد ان تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ومشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والتنمية ورعاية البيئة لا تقل اهمية لتحقيق التنمية المستدامة عن المبادئ الاقتصادية.

الا اننا في مجال هذا البحث سيتم التركيز على بعض المؤشرات الاقتصادية، لربطها بمستوى التحرر التجاري في الجزائر لتوضيح أثر هذا الاخير على أهم مرتكزات التنمية المستدامة.

وأهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة نذكر منها:

- 1- حصة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي؛
- 2- نسبة صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات.

أما مؤشر قياس درجة التحرير التجاري في الاقتصاد فسنختار مؤشر معدل الاستيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يعني هذا المؤشر أنه كلما ازدادت هذه النسبة في فترة زمنية معينة، ازدادت درجة التحرير الاقتصادي في الجزائر.

ولغرض بناء نموذج قياسي فقد تم اختيار مؤشرين من المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة هما (حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي) و(نسبة صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات)، بوصفها متغيرات تابعة، ويعزى سبب اختيار هذين المؤشرين إلى أن **المؤشر الأول** (حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي) (INV/GDP) : يمثل الانفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لذا فهو يقيس نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج.

أما بالنسبة **للمؤشر الثاني** (نسبة صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات) فهو يبين قدرة البلد على الاستمرار في الاستيراد.

أما المتغير المستقل فيمليه كما أشرنا مؤشر درجة التحرير التجاري (نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وسيتم اعتماد السلسلة الزمنية لكل من المتغيرين التابعين، والمتغير المستقل للفترة (2000-2017) للجزائر، واعتمدنا طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتفسير العلاقة بين كل من المتغيرات المختارة، من خلال استخدام برنامج (EViews 10) وللحصول على تقدير النموذج استخدمنا الصيغة الخطية لقياس العلاقة بين كل من تحرير التجارة والتنمية المستدامة في الجزائر.

III. 1- النموذج الأول:

ويوضح اثر المتغير مستقل (X) المتمثل في نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (IMP/GDP) على المتغير التابع

(X_1) المتمثل في حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي (INV/GDP)، وفقا للدالة الخطية التالية :

$$X_1 = a + bX + U$$

$$X_1 = 3.93 - 0.090 * X \dots \dots (01)$$

حيث يلاحظ من المعادلة (01) أن للتحرير التجاري أثر سلبي على التنمية المستدامة أي كلما ارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة، انخفضت الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.090)، حيث يلاحظ من خلال نتائج التحليل معنوية المتغير المستقل (IMP/GDP) عند درجة معنوية أقل من (0.01 %)، وأن لديه قدرة تفسيرية للمتغير التابع (EXP/IMP) بنسبة (84.49 %)، ونلاحظ كذلك معنوية النموذج ككل عند درجة معنوية أقل من (0.01 %) هذا ما يبين أن قيمة f المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية. (أنظر الملحق 1)

III-2. النموذج الثاني:

ويوضح أثر المتغير المستقل (X) المتمثل في نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (IMP/GDP) على المتغير التابع (X₂) المتمثل في نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الواردات من السلع والخدمات (EXP/IMP)، وفقا للدالة الخطية التالية:

$$X_2 = a + bX + U$$

$$X_2 = -10.920 + 1.470 * X \dots\dots(02)$$

حيث يلاحظ من المعادلة (02) أن للتحرير التجاري أثر إيجابي على التنمية المستدامة أي كلما ارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة، ارتفعت نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الواردات من السلع والخدمات بـ (1.470)، حيث يلاحظ من تحليل النتائج معنوية المتغير المستقل (IMP/GDP) عند درجة معنوية أقل من (0.01 %)، وأنه بقسمة المتغير التابع (EXP/IMP) بنسبة (93.83 %)، ونلاحظ كذلك معنوية النموذج ككل عند درجة معنوية أقل من (0.01 %) هذا ما يبين أيضا أن قيمة f المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية. وهذا ما لا يعكس طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يتميز بارتفاع قيمة الواردات وانخفاض معدل الصادرات إلى الواردات، الذي نفسه بارتفاع الواردات الاستهلاكية على حساب الواردات نصف مصنعة ومدخلات الإنتاج المستغلة في الاستثمار. (أنظر الملحق 2)

IV- الخلاصة:

في ضوء ما تقدم يتضح أن طبيعة العلاقة بين التحرير التجاري والتنمية المستدامة في الجزائر تتحدد على طبيعة مؤشر قياس التنمية المستدامة، وطبيعة الاقتصاد الوطني الذي يمتاز بارتفاع فاتورة استيراد السلع الأجنبية التي تنافس السلع المحلية، وبالتالي تثبيط الاستثمار المحلي وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

يعتبر مؤشر الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشر للتنمية المستدامة في الجزائر ويرتبط عكسيا مع مؤشر التحرير التجاري (نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) بحكم طبيعة الاقتصاد الوطني، لذا على الدولة الجزائرية العمل على حماية المنتجات الوطنية بكبح السلع المستوردة المنافسة لتشجيع الاستثمار المحلي لتعويض النقص الحاصل في السوق المحلية. كما لا يعتبر مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات مؤشرا للتنمية المستدامة في الجزائر لأنه يتناقض وطبيعة الاقتصاد الوطني.

الملحق رقم (01): نتائج تقدير معادلة الانحدار لأثر نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي

Dependent Variable: X1
Method: Least Squares
Date: 10/09/19 Time: 21:10
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.929733	0.277469	14.16279	0.0000
X	-0.090198	0.009661	-9.336187	0.0000
R-squared	0.844908	Mean dependent var	1.376667	
Adjusted R-squared	0.835214	S.D. dependent var	0.491217	
S.E. of regression	0.199404	Akaike info criterion	-0.282533	
Sum squared resid	0.636189	Schwarz criterion	-0.183603	
Log likelihood	4.542795	Hannan-Quinn criter.	-0.268892	
F-statistic	87.16438	Durbin-Watson stat	0.407115	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق (02): نتائج تقدير معادلة الانحدار لأثر نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي على نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الواردات من السلع والخدمات

Dependent Variable: X2
Method: Least Squares
Date: 10/09/19 Time: 21:13
Sample: 2000 2017
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.92046	2.707044	-4.034091	0.0010
X	1.470330	0.094256	15.59926	0.0000
R-squared	0.938304	Mean dependent var	30.69722	
Adjusted R-squared	0.934448	S.D. dependent var	7.598397	
S.E. of regression	1.945423	Akaike info criterion	4.273276	
Sum squared resid	60.55476	Schwarz criterion	4.372206	
Log likelihood	-36.45948	Hannan-Quinn criter.	4.286917	
F-statistic	243.3370	Durbin-Watson stat	1.472444	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات Eviews 10

- الإحالات والمراجع :

1. امنه حسين صبري علي، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة (طرق القياس والتقييم)، مجلة المخطط والتنمية، العدد 23، بغداد، العراق، 2015.
2. دوجلاس موسشيت، ترجمة بماء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2000.
3. صبرينة مقناي، مقدم شبيلة، دور البيانات الضخمة في دعم التنمية المستدامة بالدول العربية، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، العدد 01، 2019. على الرابط: <https://www.qscience.com/content/journals/10.5339/jist.2019.4>
4. طارق يوسف حسن جابر، السياسة التجارية الخارجية في الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2012.
5. طاشحة بومدين، التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2016.
6. عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار البازوري، عمان، 2015.
7. عبير محمد جاسم، غفران حاتم علوان، تحليل العلاقة بين حرية التجارة والتنمية المستدامة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 10، المجلد 03.
8. عدنان مناتي صالح، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، بغداد، العراق، 2014.
9. علي عبد الله احمد، واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 10، العراق، 2007.
10. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الامم المتحدة، تمويل التنمية في المنطقة العربية، التجارة الدولية كمحرك للتنمية، ديسمبر 2017.
11. مجيد احمد ابراهيم، الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 4، العدد 29، العراق، 2016.
12. وليد عريج، تأثير تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مجلة معارف، العدد 22، الجزائر، جوان 2017.
13. Peter P Rogers, Kazi F Jalal, John A Boyd, An Introduction to Sustainable Development, Earth scan, The UK, 2008.
14. Shaista Alam, Shafiqur Rehman, Trade Liberalization, Environmental Degradation and Sustainable Development in Pakistan, European Journal of Social Sciences, Volume 19, Number 1, 2011.